



# نقص بأوزان اسطوانات الغاز وتلاعب بالسعر!

اللاذقية - نهي شيخ سليمان

منذ ارتفاع سعر اسطوانة الغاز المنزلي بوصوله لمبلغ ٢٥٠٠ ليرة سورية والباعه الجوالون يبيعونها بسعر ثلاثة آلاف ليرة سورية للأسطوانة الواحدة تحت ذريعة أنهم يتفقدون في تجوالهم أجرة محروقات غير محسوبة بالسعر المحدد لهم.. كما يشكو عامة المواطنين من نقص الوزن الحاصل في الاسطوانة، ومؤخراً في إحدى جلسات مجلس المحافظة أكد بعض أعضاء المجلس على وجود مخالفات في هذا المجال فيما يخص ارتفاع سعر المبيع وكذلك نقص الوزن، مطالبين بضرورة وضع لصق أو ختم أو ما شابه لمعالجة المشكلة أسوة بمخالفات أخرى كدمشق وغيرها، وفي هذا السياق أكد مدير فرع الشركة العامة للمحروقات باللاذقية المهندس حسن بغداد أن التلاعب بوزن اسطوانات الغاز سيتم علاجه خلال مدة قريبة، موضحاً أن وحدة غاز بوقا تم تجديدها مؤخراً عبر استبدال القبايين الميكانيكية القديمة، والتي كانت تعطي «سماحية» كبيرة بالأوزان، حيث استبدلت بقبايين إلكترونية حديثة جداً، ومن أفضل الشركات العالمية، وأن هذا العمل تم بجهود فنيين ومهندسين في فرع محروقات باللاذقية، وبالتالي تم الاستغناء عن المتعهد الذي تقدم بمالي يقارب ٢٠ مليون ليرة سورية لإجراء هذا العمل، على حين تم تنفيذ العمل من مهندسي فرع الشركة باللاذقية بمبلغ أربعة ملايين ليرة سورية، وذلك خلال ٦٠ ساعة عمل متواصلة، لافتاً أن هذا الأمر سينعكس إيجاباً على العمل، حيث أصبح عدد القبايين ٢٠ قباناً بأوزان دقيقة جداً لا تتجاوز فيها السماحية الـ ٢٠٠ غرام زائد أو ناقص وذلك من أصل ٢٤ كيلو غرام، ولم يعد هناك انقطاع بالعمل، يضاف إلى ذلك أن كلف الصيانات أصبحت صفر، إضافة لما يحققه هذا العمل من وفر في مادة الغاز المنزلي للمواطنين، وكذلك ما يتحقق من وفر يعود ريعه للشركة.

في سؤال حول وحدة سنجان قال بغداد: من الآن حتى نهاية العام ستكون هذه الوحدة منجزة، وستنتج بحدود ٢٠ ألف اسطوانة في اليوم، مع جهاز الختم بحيث تصل إلى الإخوة المواطنين بالوزن النظامي ومخومة، حيث تم تشكيل لجنة استلام أولية من أجل استلام هذا المشروع. من جهته مدير فرع المنطقة الساحلية في الشركة العامة لتعبئة الغاز هيثم خوري أوضح أن عدد الاسطوانات المعبأة يومياً في وحدة بنايس تتراوح بين ١١ ألفاً إلى ١٢ ألف اسطوانة يومياً، مشيراً إلى أن الطلب اليومي على المادة طبيعي ولا توجد أية اختناقات في المادة، لافتاً أن عمل الوحدة يقوم على التعبئة فقط بعيداً عن الرقابة لأن ذلك من صلاحيات دائرة حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية، مشيراً إلى أن نقص الأليات يعتبر من أكبر المشكلات التي تحول دون إيصال المادة إلى المراكز في وقتها المحدد ما يحد أحياناً من عملية البيع.

# لجنة في مجلس الشعب: تجنيس السوريين في تركيا تدخل وعبث

محمد منار حميجو

اقترحت لجنة حقوق الإنسان والحريات في مجلس الشعب على المجلس تشكيل لجنة تحقيق متعلقة بالمفقيين والمخطفين لتحديد مصيرهم والتواصل مع ذويهم لدعمهم مادياً ومعنوياً إضافة إلى متابعة الملف لدى الجهات الرسمية. وفي اجتماع اللجنة الأول أمس أعدت اللجنة مشروع بيان إلى المجلس حول تجنيس تركيا للسوريين لاتخاذ موقف واضح في هذا المجال ولاسيما أنه لا يحق لأي مواطن سوري الحصول على جنسية أخرى من دولة معادية أثناء الحرب إلى جانب الجنسية السورية. وجاء في البيان الذي حصلت عليه «الوطن» على نسخة منه أن تجنيس السوريين في تركيا مخالف للقانون

الدولي وميثاق الأمم المتحدة ونظام مجلس الأمن معتبراً أنه يعتبر شكلاً من أشكال العبث بالجغرافيا والديمقراطية والتدخل المباشر بالقضايا الداخلية التي يحكمها نظام دولي وهو ميثاق الأمم المتحدة. وأكد رئيس اللجنة وتبنيها الحامين نزار السكفي أن تشكيل لجنة تحقيق لمتابعة ملف المخطفين والمفقيين سيكون له دور كبير في معالجة هذا الملف سواء على الصعيد الفردي أم الجماعي موضحاً أن مهمة اللجنة هو إيجاد آلية للبحث إضافة إلى أنها ستعمل على إنتاج قانوني حول هذا الموضوع. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال السكفي: إنه في الحقيقة لا يوجد توثيق صحيح لدى الوزارات المعنية في ملف المخطفين والمفقيين مؤكداً أن اللجنة المقترحة تشكيلها ستعمل على جمع قاعدة بيانات لجميع

إحصائيات دقيقة عن عدد المخطفين والمفقيين. وفيما يتعلق بالبيان التي أعدته اللجنة حول تجنيس السوريين في تركيا دعا السكفي المجلس إلى اتخاذ موقف قانوني وسياسي ومخاطبة المنظمات الدولية والحكومية والبرلمانات العالمية والعربية والتحاد المحامين والقناتية الدولية لاتخاذ مواقف من هذه الممارسات غير القانونية. من جهته دعا عضو اللجنة ومجلس الشعب بشير الشريجي إلى ضرورة تعديل القانون الخاص بالمفقيين والمخطفين موضحاً أن القانون لا يعتبر الشخص الذي لا يعرف مكانه مفقوداً إلا بعد موت أقرانه وهذا في جور كبير على ذوي المفقود رغم أنه في ظروف الحرب يعتبر الشخص مفقوداً بعد غيابه أربع سنوات. وفي تصريح لـ«الوطن» بين الشريجي أن اللجنة

ستعامل مع الأطفال الذين فقدوا أباءهم وذلك بتشكيل دور رعاية لهم وهذا من ضمن حقوق الطفل موضحاً: إن هؤلاء يجب ألا يعاملوا بحكم مجهولي النسب بل يجب هؤلاء مع حقوقهم بامتيازهم وتسجيلهم إلى أصولهم. وبين الشريجي أن هذه اللجنة ستستغل كل السبلات في الفترة الماضية لوضع الحلول وإيجاد آلية واحدة تنتجها تعدد الجهات العاملة في هذا الملف ما يؤدي إلى تسريع الأمور. وقال الشريجي: إن اللجنة سيكون معها حرية وآلية مفتوحة لتتروح الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك لافتاً إلى ضياع توثيق الكثير من الحوادث نتيجة تورق مديري النواحي وعدم خروج مفاصل الشرطة لتوثيقها ولاسيما أن ضبط الشرطة هو أول وثيقة في التوثيق. ولفت الشريجي أن وزارة الصحة أجرت أسوأ

إيجابية ولو أنها لم تلب الطموح مضيفاً: إنه يجب ألا نضع الجميع في سلة واحدة. وأعلنت عضو اللجنة أشواق عباس أن عدد المفقيين والمخطفين كبير جداً وأن هناك عملاً لجمع إحصائيات دقيقة عن عددهم مشيرة إلى أن معالجة هذا الملف يحتاج إلى سنوات. وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت عباس أن مهمة اللجنة تحديد مصير المفقيين والتواصل مع الجهات الرسمية لبيان مصيرهم مشيرة إلى أنه من مهامها أيضاً دعم ذويهم مادياً ومعنوياً. وقالت عباس إن تجنيس السوريين في تركيا مخالف للقانون الدولي ولذلك فإن البيان دعا المجلس إلى مخاطبة المنظمات الدولية والبرلمانات العالمية لاتخاذ موقف واضح من هذه القضية.

السكفي لـ«الوطن»: لا توثيق صحيحاً في الوزارات المعنية بالمخطفين والمفقيين

Financial statements for SHAM Money EXCHANGE for 2015/12/31. Includes balance sheet, income statement, and cash flow statement in Arabic. The document is signed by the company's management and auditors.

يمكن الإبلاغ على البيانات المالية وتقرير مفتح الحسابات على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.gov.sy